

Distr.: General  
5 February 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم  
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم معلومات عن نتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في  
جمهورية أوزبكستان في عام ٢٠١٣ وعن أولويات البرنامج الاقتصادي في عام ٢٠١٤  
(انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم المعلومات المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق دورة  
الجمعية العامة الثامنة والستين في إطار البند ١٩ من بنود جدول الأعمال.

(توقيع) إدار شهاب الدينوف

القائم بالأعمال بالنيابة

البعثة الدائمة

لجمهورية أوزبكستان



الرجاء إعادة استعمال الورق

180214 130214 14-22716 (A)



## مرفق الرسالة المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

### نتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أوزبكستان لعام ٢٠١٣ وأولويات البرنامج الاقتصادي لعام ٢٠١٤

في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقد مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان جلسة مخصصة لنتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد لعام ٢٠١٣، وللأولويات الرئيسية في البرنامج الاقتصادي لعام ٢٠١٤. وقد قدم رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام كريموف، تقريراً في تلك الجلسة.

وأشار رئيس الدولة في تقريره إلى أنه على الرغم من تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي وزيادة المخاطر التي يواجهها، فقد تمّت، في عام ٢٠١٣، المحافظة على معدلات نمو مطّردة عالية، وعلى التوازن في الاقتصاد الكلي، وتحديث الاقتصاد نتيجةً للتنفيذ الدؤوب لاستراتيجية الإصلاح والتنمية التي اعتمدها بلدنا والتي تهدف إلى خلق اقتصاد سوق حديث يتسم بالتنافسية والتنوع.

وفي نهاية عام ٢٠١٣، بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ٨ في المائة، وبلغ نمو حجم الإنتاج الصناعي - ٨,٨ في المائة، والإنتاج الزراعي - ٦,٨ في المائة، وأعمال التشييد - ١٦,٦ في المائة، والخدمات - ١٣,٥ في المائة، وتجارة التجزئة - ١٤,٨ في المائة. وبلغ فائض الميزانية العامة للدولة ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولم يتجاوز مستوى التضخم التوقعات، وبلغ معدله ٦,٨ في المائة.

وقد أسفر تنفيذ السياسات الاستثمارية الفعالة الرامية إلى تسريع التنمية والتحديث التكنولوجي للصناعة والبنية التحتية الاجتماعية والبنية التحتية للنقل البري والاتصالات، عن نمو حجم الاستثمارات في الأصول الثابتة بنسبة ١١,٣ في المائة. وتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية ٣ بلايين دولار بدولارات الولايات المتحدة، منها ما تزيد عن ٧٢ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي إطار برنامج الاستثمار، تم إنجاز ١٥٠ مشروعاً ذا توجه إنتاجي بلغ إجمالي قيمتها حوالي ٢,٧ بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة.

وأدى تحفيز المنتجين والمصدرين المحليين وتطبيق ميزات التنافسية، على الرغم من عدم استقرار أوضاع السوق العالمية، إلى نمو حجم الصادرات بنسبة ١٠,٩ المائة، وإلى تحقيق فائض كبير في المبادلات التجارية الخارجية.

ويعمل النظام المصرفي في البلد بشكل مستقر، حيث تستمر كفاية رأس المال فيه عند مستوى يتجاوز المعايير الدولية الدنيا بما قدره ثلاثة أضعاف، وتزيد سيولته على ٢,٢ مرة من المتطلبات العليا. وخلال العام الماضي، ازداد إجمالي رأس مال المصارف التجارية بنسبة ٢٥ في المائة. وتبلغ نسبة المصادر المحلية حوالي ٨٠ في المائة من إجمالي حافظة قروض المصارف.

وتكفل تدابير الدعم الشامل المتخذة وتحديث إنتاج السلع الزراعية وتكثيفه تحقيق نقلة نوعية في القطاع الزراعي. فعلى الرغم من الظروف الجوية السيئة وشح المياه في العام الماضي، تمت زراعة وحصاد محصول وفير من جميع المحاصيل الرئيسية - ٣,٣٦ أطنان من القطن، و ٧,٨ ملايين طن من الحبوب، و ٨,٤ ملايين طن من الخضروات.

وساهم استمرار تنفيذ تدابير منهجية لزيادة تحسين بيئة الأعمال في زيادة تطوير الأعمال التجارية الصغيرة. فقد تم إنشاء أكثر من ٢٦ ألف مؤسسة جديدة في قطاع الأعمال التجارية الصغيرة، الذي تنمو حصته في الناتج المحلي الإجمالي باطراد.

وأدت التدابير المتخذة لتنفيذ البرنامج السنوي المتعلق بزيادة فرص العمل إلى توفير فرص عمل لحوالي ٩٧٠ ألف شخص في عام ٢٠١٣، زادت نسبتها في الريف عن ٦٠,٣ في المائة.

ومن خلال التطوير المستمر والحيوي لاقتصاد البلد، تم تحقيق نمو مطّرد لمستوى معيشة السكان ونوعيتها. ففي عام ٢٠١٣، قفز حجم رواتب العاملين في المؤسسات الممولة من الميزانية، والمعاشات التقاعدية، والمنح والاستحقاقات الاجتماعية بنسبة ٢٠,٨ في المائة، وزاد الدخل الفعلي للسكان بنسبة ١٦ في المائة.

وأبرز رئيس البلد، في تقريره، التحليل المفصل للمسائل المعلقة القائمة، وتطرق بالتفصيل إلى المهام البرنامجية المتصلة بتنفيذ أهم الأولويات والاتجاهات على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد في عام ٢٠١٤.

ويضطلع المسؤولون في الوزارات والإدارات ورابطات رجال الأعمال والهيئات المحلية للسلطة التنفيذية بالمهام المتعلقة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تتحقق في عام ٢٠١٤ معدلات عالية ثابتة للتنمية الاقتصادية والنمو وتحسين عملية الاستثمار، وإدخال أهم مرافق

وقدرات التكنولوجيا المتطورة والحديثة في الصناعة، فضلا عن هيئة بيئة تنافسية سليمة في البلد، هذه البيئة التي تعد عاملا رئيسيا في التجديد التقني والتكنولوجي وفي تحديث الإنتاج، والوصول إلى الأسواق العالمية. وتم تحديد تدابير معينة لهيئة بيئة الأعمال، والدعم الشامل، ومواصلة تحفيز الأعمال التجارية الصغيرة، وتطوير القطاع الاجتماعي، وخلق فرص العمل، وبناء المساكن، وتحسين المناطق السكنية، وتنفيذ المزيد من الإصلاحات والتحسينات في العملية التعليمية والصحة.

ويُولى اهتمام خاص لضمان التنفيذ العملي للتدابير البرنامجية التي تم تحديدها فيما يخص إعلان العام الحالي سنة الطفل المعافى، بما في ذلك التدابير الرامية لكفالة رعاية الأم والطفل، وتحسين نوعية التعليم الابتدائي، وتوسيع مشاركة الشباب في ممارسة التربية البدنية والرياضة، وتوسيع دور المنظمات غير الحكومية في تربية الأطفال.

وفي ختام مناقشة المسائل المطروحة في اجتماع حكومة جمهورية أوزبكستان، اتخذ قرار حُددت فيه الخطوات العملية اللازمة لضمان تحقيق أهم أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد في عام ٢٠١٤.